

أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود: دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى

إعداد

الطالب/ عبد البديع بكر سيت
الرقم الجامعي/ 253001172

إشراف

د. الفیصل عبد الحمید
د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

مقدمة:

شهدت بيئة العمل المؤسسي خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة نتيجة التطور التكنولوجي المتنامي، واتساع نطاق العولمة، وتزايد متطلبات الحوكمة والشفافية، إضافة إلى ارتفاع مستوى التنافسية بين المؤسسات في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على طبيعة إدارة المؤسسات، حيث أصبحت المنظمات مطالبة بتبني أساليب إدارية حديثة تضمن تحقيق الكفاءة التشغيلية والاستدامة المؤسسية، مع القدرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئة العمل. وفي هذا السياق برزت إدارة المخاطر كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة التي تسهم في دعم اتخاذ القرار وتعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

ولم تعد إدارة المخاطر تقتصر على معالجة الأزمات بعد وقوعها، بل أصبحت منهجاً استراتيجياً استباقياً يقوم على تحديد المخاطر المحتملة وتحليلها وتقييمها ووضع الخطط والإجراءات الكفيلة بالحد من آثارها السلبية، إضافة إلى الاستفادة من الفرص المرتبطة بها. وقد ساهمت النماذج العالمية الحديثة، مثل إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO, 2017) ومعياري إدارة المخاطر الدولي (ISO 31000, 2018)، في ترسيخ مفهوم الإدارة المتكاملة للمخاطر داخل المؤسسات، بما يعزز من جودة الأداء المؤسسي ويحقق التكامل بين الأهداف الاستراتيجية والعمليات التشغيلية.

وتُعد المخاطر التشغيلية من أكثر أنواع المخاطر تأثيراً على الأداء المؤسسي، نظراً لارتباطها المباشر بالإجراءات اليومية والأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة. وتشمل هذه المخاطر الأخطاء الإجرائية، وضعف الأنظمة التقنية، وقصور الموارد البشرية، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن الأحداث الخارجية غير المتوقعة. وقد أثبتت العديد من الدراسات (الشمري، 2021؛ Hassan, 2020) أن ضعف إدارة المخاطر التشغيلية يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية، وانخفاض جودة الخدمات المقدمة، وتأخر تنفيذ المشاريع، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة الأداء المؤسسي وقدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وتُعد إدارة المشتريات والعقود من الوظائف الحيوية داخل المؤسسات الحكومية، حيث تمثل الركيزة الأساسية لتوفير الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية التي تعتمد عليها المؤسسات في تنفيذ برامجها ومشاريعها المختلفة. كما تسهم هذه الإدارة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يجعلها من أكثر الإدارات عرضة للمخاطر التشغيلية، نظراً لتعدد مراحلها الإجرائية وتداخلها مع عدد كبير من الأطراف التنظيمية والفنية والمالية.

وتتمثل المخاطر التشغيلية في مجال المشتريات والعقود في مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على كفاءة عمليات الشراء والتعاقد، مثل التأخير في الإجراءات الإدارية، وضعف عمليات تقييم الموردين، وعدم وضوح المتطلبات الفنية، وقصور آليات المتابعة والرقابة على تنفيذ العقود، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي والأنظمة الإلكترونية المستخدمة في إدارة المشتريات. وتزداد أهمية إدارة هذه المخاطر في

المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع موارد مالية كبيرة وتتحمل مسؤولية تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.

وفي المملكة العربية السعودية، حظي قطاع المشتريات الحكومية باهتمام متزايد في ظل توجهات رؤية المملكة 2030 التي ركزت على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة وتحسين الأداء المؤسسي. وقد انعكس هذا التوجه في تطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، والذي يهدف إلى تنظيم إجراءات التعاقد ورفع مستوى الكفاءة والرقابة على عمليات الشراء، بما يسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتعزيز ثقة المجتمع في كفاءة الأداء الحكومي.

وتُعد الجامعات من المؤسسات الحكومية التي تعتمد بشكل كبير على عمليات المشتريات والعقود لتوفير الاحتياجات التعليمية والبحثية والتشغيلية، حيث تتطلب طبيعة العمل الأكاديمي توفير تجهيزات تقنية ومختبرية متطورة، إضافة إلى الخدمات التعليمية والإدارية المختلفة. ونظراً لتعدد العمليات التشغيلية داخل الجامعات وتنوع احتياجاتها، فإنها تواجه مجموعة من المخاطر التشغيلية التي قد تؤثر على جودة الخدمات التعليمية والبحثية المقدمة، مما يستدعي تبني ممارسات فعالة لإدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود.

وتُعد جامعة أم القرى من المؤسسات التعليمية الرائدة في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى إلى تحقيق التميز الأكاديمي والبحثي وتقديم خدمات تعليمية متطورة تتوافق مع المعايير العالمية. ويستلزم تحقيق هذه الأهداف وجود نظام إداري متكامل يدعم كفاءة العمليات التشغيلية، ومن بينها إدارة المشتريات والعقود، التي تمثل أحد العوامل المؤثرة في تحقيق جودة الأداء المؤسسي داخل الجامعة.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى، من خلال تحليل مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية، وتحديد أبرز المخاطر التي تواجه عمليات التعاقد والشراء، وقياس مدى انعكاس هذه الممارسات على تحسين الأداء والكفاءة التشغيلية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تطوير ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية وتعزيز كفاءة عمليات المشتريات والعقود بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة ويتماشى مع التوجهات التنموية للمملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت إدارة المخاطر التشغيلية وأثرها على الأداء المؤسسي في القطاعات الحكومية، إلا أن الدراسات التي ركزت على قياس أثرها بشكل مباشر على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في البيئة الجامعية السعودية ما تزال محدودة، ولا سيما في الجامعات التي تتسم بتعدد العمليات وتنوع الاحتياجات التشغيلية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة هذا الأثر في جامعة أم القرى بوصفها نموذجاً تطبيقياً يمكن من خلاله تقديم مؤشرات عملية تسهم في تطوير إجراءات إدارة المخاطر وتعزيز كفاءة المشتريات والعقود.

كما تتطرق الدراسة من اعتبار إدارة المخاطر التشغيلية منظومة إجراءات تشمل تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها والاستجابة لها ومتابعتها، بينما تُقاس كفاءة عمليات المشتريات والعقود من خلال مؤشرات مثل سرعة إنجاز الإجراءات، وجودة اختيار الموردين، والالتزام بالأنظمة واللوائح، وكفاءة المتابعة والتنفيذ، وتقليل الأخطاء والانحرافات التشغيلية.

مشكلة الدراسة:

شهدت المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الأنظمة والإجراءات الإدارية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي ركزت على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة. ومن أبرز المجالات التي حظيت بهذا التطوير قطاع المشتريات والعقود، حيث تم تحديث نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وإعادة هيكلة الإجراءات التنظيمية المرتبطة بعمليات الشراء والتعاقد بهدف رفع مستوى الكفاءة والرقابة وتعزيز النزاهة والعدالة في المنافسات الحكومية.

وعلى الرغم من التطوير المستمر في الأنظمة واللوائح المنظمة لعمليات المشتريات والعقود، إلا أن هذه العمليات لا تزال تواجه عدداً من التحديات التشغيلية التي قد تؤثر على كفاءة الأداء المؤسسي وجودة المخرجات التشغيلية. وتتمثل هذه التحديات في مجموعة من المخاطر التشغيلية المرتبطة بطبيعة الإجراءات الإدارية وتعقيدها، وتعدد الجهات المشاركة في تنفيذ عمليات التعاقد والشراء، إضافة إلى التطورات التقنية المتسارعة التي تتطلب وجود أنظمة رقابية متطورة وقدرات بشرية مؤهلة لإدارة هذه العمليات بكفاءة.

وتشمل المخاطر التشغيلية في مجال المشتريات والعقود عدداً من المظاهر التي قد تؤثر بشكل مباشر على كفاءة العمليات التشغيلية، مثل التأخير في إجراءات التعاقد نتيجة التعقيدات الإدارية أو ضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة، وضعف عمليات تحديد وتقييم المخاطر المحتملة قبل إبرام العقود، إضافة إلى قصور آليات المتابعة والرقابة على تنفيذ العقود بعد الترسية، فضلاً عن الأخطاء الإجرائية الناتجة عن عدم وضوح السياسات والإجراءات أو ضعف التأهيل والتدريب لدى العاملين في هذا المجال. كما تبرز المخاطر المرتبطة بتقييم الموردين وإدارة العلاقات التعاقدية، والتي قد تؤدي إلى اختيار موردين غير مؤهلين أو ضعف جودة المخرجات التعاقدية.

وقد تؤدي هذه التحديات التشغيلية إلى مجموعة من الآثار السلبية التي تنعكس على الأداء المؤسسي، مثل ارتفاع التكاليف التشغيلية، وتأخر تنفيذ المشاريع، وانخفاض جودة الخدمات المقدمة، إضافة إلى زيادة احتمالية حدوث مخالفات إدارية أو مالية قد تؤثر على مستوى الثقة في كفاءة الإدارة المؤسسية. كما أن ضعف إدارة المخاطر التشغيلية في قطاع المشتريات والعقود قد يحد من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

وتُعد إدارة المخاطر التشغيلية من الأدوات الإدارية الحديثة التي تهدف إلى التعرف على المخاطر المحتملة وتحليلها وتقييمها ووضع الإجراءات المناسبة للحد من آثارها السلبية، بما يساهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية ورفع مستوى جودة الأداء المؤسسي. وقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة أن تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية يساهم في تعزيز كفاءة اتخاذ القرار وتحسين جودة العمليات الإدارية وتقليل الأخطاء التشغيلية، إضافة إلى دعم استمرارية الأعمال وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بتطبيق إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات الحكومية، إلا أن مدى فاعلية تطبيق هذه الممارسات في قطاع المشتريات والعقود داخل المؤسسات التعليمية لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل، نظراً لخصوصية البيئة الجامعية التي تتسم بتنوع العمليات التشغيلية وتعدد الجهات المستفيدة من خدمات المشتريات والعقود، إضافة إلى ارتباطها المباشر بالعملية التعليمية والبحثية. وتُعد جامعة أم القرى إحدى المؤسسات التعليمية الرائدة في المملكة العربية السعودية، حيث تعتمد بشكل كبير على عمليات المشتريات والعقود لتوفير الاحتياجات التعليمية والبحثية والتشغيلية. ومع اتساع حجم العمليات التشغيلية داخل الجامعة وتعدد برامجها الأكاديمية والبحثية، تزداد أهمية وجود نظام فعال لإدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود، بما يضمن تحقيق الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وتتمثل انعكاسات هذه المخاطر في مظاهر تشغيلية قابلة للرصد مثل تباين زمن إنجاز الإجراءات التعاقدية، وتكرار الملاحظات الإجرائية، وضعف توحيد ممارسات تقييم الموردين، وما قد ينتج عنه من أثر على جودة قرارات الترسية والمتابعة.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في وجود حاجة علمية وتطبيقية لقياس أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى، في ظل ما قد تواجهه هذه العمليات من مخاطر تشغيلية تؤثر على زمن الإجراءات ودقتها وجودة قرارات الترسية والمتابعة. وتنبثق المشكلة بصورة أكثر تحديداً في التساؤل الرئيس: إلى أي مدى يسهم تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية (تحديد المخاطر، وتحليلها وتقييمها، والاستجابة لها، ومتابعتها) في تحسين كفاءة عمليات المشتريات والعقود (سرعة الإجراءات، جودة اختيار الموردين، الالتزام باللوائح، كفاءة التنفيذ والمتابعة، وتقليل الأخطاء التشغيلية) داخل الجامعة؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لإدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات الحكومية، خاصة في ظل التحولات الإدارية والاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن إطار رؤية المملكة 2030، والتي ركزت على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز الحوكمة والشفافية وتحسين جودة الأداء المؤسسي. ويُعد قطاع المشتريات والعقود من أكثر القطاعات تأثراً في تحقيق هذه التوجهات، نظراً لدوره الحيوي في إدارة الموارد المالية وتوفير الاحتياجات التشغيلية والاستراتيجية للمؤسسات الحكومية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إسهامها في تعزيز الفهم العلمي للعلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود، حيث تسعى إلى تحليل مدى تأثير تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية على تحسين الأداء التشغيلي وتقليل الأخطاء الإدارية وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار داخل المؤسسات التعليمية. كما تسهم الدراسة في توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين جودة العمليات التعاقدية ورفع مستوى كفاءة استخدام الموارد المالية.

وتكتسب الدراسة أهمية خاصة من كونها تتناول قطاع التعليم الجامعي، الذي يُعد من القطاعات الاستراتيجية التي تعتمد عليها التنمية المستدامة وبناء رأس المال البشري، حيث تمثل الجامعات مراكز رئيسة لإنتاج المعرفة وتطوير الكفاءات البشرية. ونظراً لاعتماد الجامعات بشكل كبير على عمليات المشتريات والعقود في توفير التجهيزات التعليمية والبحثية والخدمات التشغيلية، فإن تحسين كفاءة هذه العمليات يسهم بشكل مباشر في دعم جودة العملية التعليمية والبحثية وتحقيق التميز الأكاديمي.

كما تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في تطوير السياسات والإجراءات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود في المؤسسات التعليمية، حيث يمكن أن تسهم في تقديم توصيات عملية تدعم تحسين آليات تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها، بما يعزز من كفاءة العمليات التشغيلية ويحد من الآثار السلبية للمخاطر المحتملة.

ومن الناحية الإدارية، تسهم الدراسة في دعم القيادات المؤسسية ومتخذي القرار في فهم طبيعة المخاطر التشغيلية المرتبطة بعمليات المشتريات والعقود، وتوضيح أثر تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين جودة الأداء المؤسسي، مما يساعد في تعزيز القدرة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المبنية على تحليل علمي دقيق للمخاطر.

كما تبرز أهمية الدراسة في مواكبة التوجهات الحديثة في مجال الحوكمة المؤسسية، التي تؤكد على ضرورة تبني منهجية متكاملة لإدارة المخاطر كجزء من منظومة الرقابة الداخلية وتحقيق الشفافية والمساءلة، حيث تسهم إدارة المخاطر التشغيلية في تعزيز كفاءة الأنظمة الرقابية وتحسين مستوى الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المرتبطة بالمشتريات والعقود.

ومن الناحية الاقتصادية، تسهم الدراسة في إبراز دور إدارة المخاطر التشغيلية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، من خلال تقليل الهدر المالي الناتج عن الأخطاء التشغيلية أو ضعف إدارة العمليات التعاقدية، إضافة إلى تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يتوافق مع التوجهات الوطنية نحو تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة.

كما تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية في مجال إدارة المخاطر التشغيلية داخل المؤسسات التعليمية، حيث تعد الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة المشتريات والعقود في الجامعات من المجالات البحثية التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل، الأمر الذي يعزز من القيمة العلمية للدراسة ويسهم في سد الفجوة البحثية في هذا المجال.

وتتمثل الأهمية المجتمعية للدراسة في دورها في دعم جودة الخدمات التعليمية والبحثية التي تقدمها الجامعات، حيث يسهم تحسين كفاءة عمليات المشتريات والعقود في توفير بيئة تعليمية متطورة تدعم الابتكار والبحث العلمي، مما ينعكس إيجاباً على جودة مخرجات التعليم العالي ودوره في دعم التنمية الوطنية.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن هذه الدراسة تمثل إضافة علمية وعملية في مجال إدارة المخاطر التشغيلية، حيث تسهم في تعزيز الفهم النظري والتطبيقي للعلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود، وتدعم الجهود المؤسسية الرامية إلى تطوير الأداء الإداري وتحقيق الاستدامة المؤسسية داخل المؤسسات التعليمية.

وتتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في أنها تقدم تصوراً تطبيقياً لمجالات التحسين الممكنة في إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بالمشتريات والعقود داخل البيئة الجامعية، بما يدعم تطوير الإجراءات، ويعزز جودة القرار التعاقدية، ويحد من الأخطاء التشغيلية والهدر، ويرفع كفاءة الإنفاق بما يتسق مع متطلبات الحوكمة والتوجهات الوطنية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى قياس أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى، وذلك من خلال تحليل مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود، وقياس مدى انعكاس هذه الممارسات على تحسين الأداء التشغيلي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية والإدارية.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسهم في الوصول إلى الهدف الرئيس للدراسة، ومن أبرز هذه الأهداف ما يأتي:

1. قياس مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية في إدارات المشتريات والعقود بجامعة أم القرى.
 2. تحديد أبرز المخاطر التشغيلية المرتبطة بإجراءات المشتريات والعقود داخل الجامعة.
 3. تحليل أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في الجامعة.
 4. اختبار الأثر بين أبعاد إدارة المخاطر التشغيلية ومؤشرات كفاءة المشتريات والعقود.
 5. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية في مجال المشتريات والعقود.
 6. تقديم توصيات عملية لتطوير إدارة المخاطر التشغيلية بما ينعكس على رفع كفاءة المشتريات والعقود.
- ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم إطار علمي وتطبيقي يسهم في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود في المؤسسات التعليمية، بما يدعم تحقيق التميز المؤسسي ويواكب التوجهات الوطنية نحو تطوير الأداء الحكومي وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء ما تناولته الدراسة من عرض لمشكلة البحث وأهدافه، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تمثل الإطار المنهجي للتحليل العلمي، حيث تركز هذه التساؤلات على استكشاف طبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى؟

وينتفع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسهم في تحليل أبعاد المشكلة البحثية بصورة أكثر تفصيلاً، وهي على النحو الآتي:

1. ما مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية في إدارات المشتريات والعقود بجامعة أم القرى؟

2. ما أبرز المخاطر التشغيلية التي تواجه عمليات المشتريات والعقود في الجامعة؟

3. إلى أي مدى يؤثر تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية على سرعة إنجاز الإجراءات التعاقدية؟

4. إلى أي مدى يسهم تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين جودة اختيار الموردين والحد من الأخطاء التشغيلية؟

5. ما طبيعة العلاقة بين أبعاد إدارة المخاطر التشغيلية ومؤشرات كفاءة عمليات المشتريات والعقود؟

6. ما أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية في مجال المشتريات والعقود؟

7. ما التوصيات العملية المقترحة لتعزيز إدارة المخاطر التشغيلية وتحسين كفاءة المشتريات والعقود؟

وتسعى هذه التساؤلات إلى تقديم إطار تحليلي متكامل يمكن من خلاله دراسة أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة الأداء المؤسسي في مجال المشتريات والعقود، بما يسهم في الوصول إلى نتائج علمية تدعم تطوير السياسات والإجراءات التنظيمية وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية داخل المؤسسات التعليمية.

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة المشتريات والعقود بجامعة أم القرى.

الفروض الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبُعد تحديد المخاطر التشغيلية على كفاءة المشتريات والعقود بجامعة أم القرى.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبُعد تحليل وتقييم المخاطر التشغيلية على كفاءة المشتريات والعقود بجامعة أم القرى.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبُعد الاستجابة للمخاطر التشغيلية على كفاءة المشتريات والعقود بجامعة أم القرى.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبُعد المتابعة والمراجعة المستمرة للمخاطر التشغيلية على كفاءة المشتريات والعقود بجامعة أم القرى.

الدراسات السابقة:

شهد مجال إدارة المخاطر التشغيلية اهتماماً متزايداً في الأدبيات الإدارية المعاصرة، نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز جودة العمليات التشغيلية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة. وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة الأداء التنظيمي، كما ركزت بعض الدراسات على دور إدارة المخاطر في تحسين كفاءة عمليات المشتريات والعقود.

وقد استندت العديد من الدراسات الحديثة إلى الأطر العالمية لإدارة المخاطر، ومن أبرزها الإطار الصادر عن (COSO, 2017)، الذي ركز على أهمية التكامل بين إدارة المخاطر والاستراتيجية المؤسسية، حيث أوضح أن تطبيق إدارة المخاطر بشكل منهجي يساهم في تحسين جودة اتخاذ القرار وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي. كما اعتمدت دراسات أخرى على معيار (ISO 31000, 2018)، الذي يؤكد على أهمية تبني منهجية شاملة لإدارة المخاطر تقوم على تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها ووضع خطط الاستجابة لها.

وفي هذا السياق، هدفت دراسة (الشمري، 2021) إلى تحليل أثر تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية على تحسين الأداء المؤسسي في المؤسسات الحكومية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية وتحسين كفاءة الأداء الإداري، كما أكدت الدراسة أن تطبيق إدارة المخاطر يساهم في تقليل الأخطاء التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

كما هدفت دراسة (العتيبي، 2020) إلى التعرف على دور إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، حيث ركزت الدراسة على تحليل أثر تطبيق إدارة المخاطر في قطاع المشتريات الحكومية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق ممارسات إدارة المخاطر يساهم في تقليل الهدر المالي وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، كما أكدت الدراسة أن ضعف إدارة المخاطر التشغيلية يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية وتأخر تنفيذ المشاريع الحكومية.

وفي دراسة أجراها (Alzahrani, 2019)، هدفت إلى تقييم أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة الأداء التنظيمي في المؤسسات التعليمية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية يساهم في تحسين جودة العمليات التشغيلية داخل المؤسسات التعليمية، كما أكدت الدراسة أن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر يساهم في تعزيز كفاءة التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة اتخاذ القرار الإداري.

وفي دراسة أخرى أجراها (Hassan, 2020)، هدفت إلى تحليل أثر إدارة المخاطر التشغيلية على جودة عمليات المشتريات في المؤسسات الحكومية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية يساهم في تحسين جودة اختيار الموردين وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات التعاقدية، كما أكدت الدراسة أهمية تطوير السياسات والإجراءات التنظيمية المرتبطة بإدارة المخاطر داخل إدارات المشتريات.

كما هدفت دراسة (المالكي، 2022) إلى التعرف على مستوى تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية في الجامعات السعودية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية لا يزال في مرحلة التطوير في بعض الجامعات، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسات التعليمية وتطوير البرامج التدريبية للعاملين في هذا المجال.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود اتفاق بين معظم الدراسات على أهمية إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز جودة العمليات التشغيلية، كما أكدت الدراسات على الدور الحيوي الذي تؤديه إدارة المخاطر في تحسين كفاءة عمليات المشتريات والعقود وتقليل الأخطاء التشغيلية والهدر المالي.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت إدارة المخاطر التشغيلية وعلاقتها بالأداء المؤسسي، إلا أن هناك نقصاً في الدراسات التي ركزت على تحليل أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود داخل المؤسسات التعليمية، وخاصة في الجامعات السعودية. كما أن معظم الدراسات ركزت على تحليل إدارة المخاطر من منظور عام دون التعمق في دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة العمليات التعاقدية داخل الجامعات.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى، بما يساهم في تقديم إضافة علمية وعملية في مجال إدارة المخاطر التشغيلية داخل المؤسسات التعليمية، ودعم الجهود المؤسسية الرامية إلى تطوير كفاءة الأداء الإداري وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

ويتضح من استعراض الدراسات السابقة أن غالبية الأدبيات تؤكد أهمية إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين الأداء المؤسسي وتقليل الأخطاء التشغيلية ورفع جودة القرارات الإدارية، كما تشير إلى أن قطاع المشتريات والعقود يُعد من أكثر المجالات حساسية للمخاطر التشغيلية نظراً لتعدد خطواته وتداخل أطرافه ومتطلباته التنظيمية. كما تركزت بعض الدراسات على أثر إدارة المخاطر في كفاءة الإنفاق والحوكمة، بينما تناولت دراسات أخرى كفاءة التعاقد وجودة الموردين والالتزام التعاقدية.

وعلى الرغم من ذلك، تظل الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود داخل المؤسسات التعليمية—وبشكل خاص الجامعات السعودية—محدودة من حيث القياس المباشر لأبعاد إدارة المخاطر ومؤشرات الكفاءة التشغيلية في المشتريات والعقود. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال قياس أثر إدارة المخاطر التشغيلية بأبعادها المختلفة على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين الأداء ورفع كفاءة الإنفاق والحوكمة داخل الجامعة.

وبالاستناد إلى ما ورد في الأدبيات، تشير الدراسات العربية إلى أن تطبيق منهجيات إدارة المخاطر التشغيلية يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتقليل الأخطاء التشغيلية وتعزيز جودة الخدمات (الشمري، 2021)، كما يرتبط بتحسين كفاءة الإنفاق ورفع كفاءة الإجراءات في القطاعات الحكومية ذات الصلة بالمشتريات (العنبي، 2020). وفي السياق التعليمي، توصلت بعض الدراسات إلى أن مستوى تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات السعودية لا يزال بحاجة إلى تطوير من حيث الأطر والإجراءات وبناء الثقافة المؤسسية للمخاطر (المالكي، 2022). كما أوضحت الدراسات الأجنبية أن تبني إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات التعليمية يرتبط إيجابياً بالأداء التنظيمي وجودة اتخاذ القرار (Alzahrani, 2019)، وأن تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في القطاع العام يسهم في تحسين أداء العقود وتقليل النزاعات ورفع جودة الالتزام التعاقدية (Hassan, 2020) وتدعم الأطر المرجعية العالمية مثل (COSO, 2017) ومعياري (ISO 31000, 2018) هذا الاتجاه من خلال التأكيد على دمج إدارة المخاطر ضمن العمليات التشغيلية والاستراتيجية بوصفها مدخلاً لرفع الكفاءة وتحسين الأداء.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات والنظريات الإدارية التي تفسر العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة الأداء المؤسسي، حيث تسعى هذه النظريات إلى توضيح كيفية تأثير إدارة المخاطر في تحسين العمليات التشغيلية وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الحكومية والتعليمية. ويُعد مفهوم إدارة المخاطر من المفاهيم الإدارية الحديثة التي شهدت تطوراً ملحوظاً في الأدبيات الإدارية المعاصرة، نتيجة للتغيرات المتسارعة في بيئة العمل المؤسسي وازدياد مستوى التعقيد في العمليات التشغيلية.

أولاً: نظرية الإدارة المتكاملة للمخاطر

تُعد نظرية الإدارة المتكاملة للمخاطر من أبرز المنطلقات النظرية التي تستند إليها هذه الدراسة، حيث تقوم هذه النظرية على أن إدارة المخاطر تمثل جزءاً أساسياً من منظومة الإدارة الاستراتيجية داخل المؤسسة، ولا تقتصر على معالجة المخاطر بعد وقوعها، بل تعتمد على منهجية استباقية تهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة وتحليلها وتقييمها ووضع خطط الاستجابة لها.

وقد أسهم الإطار الصادر عن (COSO, 2017) في تعزيز مفهوم الإدارة المتكاملة للمخاطر، حيث ركز على ضرورة دمج إدارة المخاطر ضمن العمليات الإدارية والاستراتيجية للمؤسسات، بما يساهم في تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف المؤسسية وتقليل مستوى المخاطر المحتملة. ويرى هذا الإطار أن إدارة المخاطر تساهم في تحسين جودة اتخاذ القرار وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي من خلال توفير معلومات دقيقة تساعد القيادات الإدارية في تقييم البدائل واتخاذ القرارات المناسبة.

وتستند هذه الدراسة إلى هذا المنطلق النظري في تفسير دور إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين كفاءة عمليات المشتريات والعقود، حيث إن تطبيق إدارة المخاطر وفق منهجية متكاملة يساهم في تقليل الأخطاء التشغيلية وتحسين جودة العمليات التعاقدية.

ثانياً: نظرية النظم الإدارية

تقوم نظرية النظم الإدارية على اعتبار المؤسسة نظاماً متكاملًا يتكون من مجموعة من المدخلات والعمليات والمخرجات، حيث تعتمد كفاءة الأداء المؤسسي على درجة التكامل والتنسيق بين هذه العناصر. ووفقاً لهذه النظرية، فإن أي خلل في أحد مكونات النظام قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأداء المؤسسي.

وتُعد إدارة المخاطر التشغيلية أحد الأدوات التي تساهم في تحسين كفاءة النظم الإدارية، حيث تساعد في تحديد نقاط الضعف داخل العمليات التشغيلية وتحليل المخاطر المرتبطة بها، مما يساهم في تحسين جودة العمليات الإدارية وتعزيز كفاءة الأداء التنظيمي. وفي مجال المشتريات والعقود، تساعد إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة وتقليل الأخطاء الناتجة عن ضعف الإجراءات التنظيمية.

ثالثاً: نظرية الحوكمة المؤسسية

تُعد الحوكمة المؤسسية من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تركز على تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين كفاءة استخدام الموارد داخل المؤسسات. وترى هذه النظرية أن وجود أنظمة رقابية فعالة يساهم في تحسين جودة الأداء المؤسسي وتقليل المخاطر التشغيلية والإدارية.

وتلعب إدارة المخاطر التشغيلية دوراً محورياً في دعم تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، حيث تساهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين مستوى الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية. كما تساعد إدارة المخاطر التشغيلية في تعزيز الشفافية في عمليات المشتريات والعقود من خلال تطوير آليات التقييم والمتابعة والرقابة على تنفيذ العقود.

رابعاً: معيار إدارة المخاطر الدولية

تستند الدراسة أيضاً إلى المبادئ التي تضمنها معيار (ISO 31000, 2018)، والذي يُعد أحد أهم المعايير العالمية في مجال إدارة المخاطر، حيث يركز هذا المعيار على أهمية تبني منهجية شاملة لإدارة المخاطر تقوم على تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها ووضع استراتيجيات فعالة للتعامل معها.

ويؤكد هذا المعيار على ضرورة دمج إدارة المخاطر في جميع الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة، بما يساهم في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق الاستدامة التنظيمية. كما يشير إلى أهمية نشر ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسات وتطوير قدرات الموارد البشرية في مجال إدارة المخاطر.

وتستفيد هذه الدراسة من هذا المعيار في تحليل مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود، وقياس مدى تأثير هذه الممارسات على تحسين كفاءة الأداء التشغيلي.

خامساً: نظرية الكفاءة التشغيلية

تقوم نظرية الكفاءة التشغيلية على أن تحقيق الأداء المؤسسي المتميز يعتمد على قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وترى هذه النظرية أن تحسين كفاءة العمليات التشغيلية يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وتُعد إدارة المخاطر التشغيلية من الأدوات التي تساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، حيث تساعد في تقليل الأخطاء التشغيلية وتحسين جودة العمليات التعاقدية، إضافة إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية داخل المؤسسات.

العلاقة بين المنطلقات النظرية ومتغيرات الدراسة

وبالاستناد إلى إطار (COSO, 2017) ومعيار (ISO 31000, 2018) ونظرية الكفاءة التشغيلية، تفترض الدراسة أن تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية كعملية منظمة (تحديد-تحليل/تقييم-استجابة-متابعة) يؤدي إلى

تحسين كفاءة المشتريات والعقود عبر تقليل عدم اليقين في الإجراءات، ورفع جودة قرارات الترسية، وتعزيز الالتزام التنظيمي، وتحسين متابعة التنفيذ، وتقليل الأخطاء والانحرافات التشغيلية، وهو ما ينعكس في مؤشرات أداء قابلة للقياس داخل بيئة الجامعة.

وتوضح المنطلقات النظرية السابقة أن إدارة المخاطر التشغيلية تمثل أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في كفاءة الأداء المؤسسي، حيث تؤكد هذه النظريات أن تطبيق إدارة المخاطر يسهم في تحسين جودة العمليات التشغيلية وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المؤسسية.

ومن هذا المنطلق، تستند الدراسة إلى هذه الأطر النظرية في تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود، حيث تمثل إدارة المخاطر التشغيلية المتغير المستقل في الدراسة، بينما تمثل كفاءة عمليات المشتريات والعقود المتغير التابع، بما يسهم في تقديم تفسير علمي دقيق للعلاقة بين هذين المتغيرين داخل البيئة التنظيمية للمؤسسات التعليمية.

وبناءً على هذه المنطلقات، تم اعتماد أبعاد إدارة المخاطر التشغيلية ومؤشرات كفاءة المشتريات والعقود في بناء أداة الدراسة بما يحقق الاتساق بين الإطار النظري والقياس الميداني

المنهجية وطرق البحث:

تتناول هذه الدراسة تحليل أثر إدارة المخاطر التشغيلية على كفاءة عمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى، وذلك من خلال استخدام منهجية علمية منظمة تهدف إلى جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج دقيقة تدعم تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها.

أولاً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الإدارية، حيث يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها وتفسير العلاقات بين متغيراتها. ويتميز هذا المنهج بقدرته على جمع البيانات المتعلقة بواقع تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود، وتحليل أثر هذه الممارسات على كفاءة العمليات التشغيلية.

ويُعد اختيار المنهج الوصفي التحليلي مناسباً لطبيعة الدراسة، نظراً لاعتماده على دراسة الواقع الفعلي للممارسات الإدارية وتحليلها بطريقة علمية منهجية، بما يسهم في تقديم نتائج دقيقة يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والإجراءات التنظيمية داخل المؤسسات التعليمية.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات المرتبطة بعمليات المشتريات والعقود في جامعة أم القرى، بما يشمل الإدارات المختصة بإجراءات التعاقد والشراء، والإدارات الفنية والمالية المرتبطة بتنفيذ ومتابعة العقود، إضافة إلى القيادات الإدارية ذات العلاقة باتخاذ القرار في هذا المجال.

ويُعد اختيار هذا المجتمع مناسباً لطبيعة الدراسة، نظراً لارتباطه المباشر بعمليات المشتريات والعقود، وما يتضمنه من إجراءات تشغيلية تتأثر بشكل مباشر بتطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية.

ثالثاً: عينة الدراسة

سيتم اختيار عينة ممثلة من مجتمع الدراسة باستخدام أسلوب العينة المتاحة/الملائمة وفق ما يتيسر من استجابات العاملين ذوي العلاقة بالمشتريات والعقود في جامعة أم القرى، مع مراعاة التنوع في الخبرة والمسمى الوظيفي والإدارة. وفي حال توفر قوائم تفصيلية بمفردات المجتمع، يمكن تطبيق أسلوب العينة العشوائية البسيطة بما يحقق تمثيلاً أفضل للمجتمع.

رابعاً: أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث سيتم تصميم الاستبانة بناءً على الأدبيات العلمية المرتبطة بإدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود، إضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وستكون الاستبانة من مجموعة من المحاور التي تغطي متغيرات الدراسة، وتشمل ما يأتي:

1. محور إدارة المخاطر التشغيلية، ويتناول مستوى تطبيق ممارسات تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها وآليات الاستجابة لها داخل إدارات المشتريات والعقود.
2. محور كفاءة عمليات المشتريات والعقود، ويتناول مستوى كفاءة الإجراءات التعاقدية وجودة اختيار الموردين ومستوى الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية.
3. محور التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود.

وسيتم استخدام مقياس "ليكرت" الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث يُعد من أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات الإدارية لما يتميز به من سهولة التطبيق والدقة في قياس الاتجاهات والآراء.

خامساً: صدق وثبات أداة الدراسة

سيتم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة وإدارة المخاطر، وذلك للتأكد من مدى ملاءمة فقرات الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها.

كما سيتم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات الإحصائي، بهدف التأكد من اتساق فقرات الاستبانة وقدرتها على قياس المتغيرات بصورة مستقرة ودقيقة.

سادساً: أساليب تحليل البيانات

سيتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة، حيث سيتم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص أفراد العينة، وقياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود.

كما سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية لاختبار فرضيات الدراسة وقياس العلاقة بين متغيراتها، وذلك من خلال استخدام معاملات الارتباط وتحليل الانحدار الإحصائي، بهدف تحديد قوة العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود.

وسيتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام أحد البرامج الإحصائية المناسبة مثل SPSS، وذلك من خلال الإحصاءات الوصفية (المتوسطات والانحرافات المعيارية) لقياس مستوى المتغيرات، واختبارات الثبات (معامل كرونباخ ألفا)، إضافة إلى استخدام معاملات الارتباط وتحليل الانحدار لاختبار الفروض وقياس قوة واتجاه العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية وكفاءة عمليات المشتريات والعقود.

سابعاً: النموذج المفاهيمي للدراسة

تعتمد الدراسة على نموذج مفاهيمي يوضح العلاقة بين متغيراتها، حيث تمثل إدارة المخاطر التشغيلية المتغير المستقل، بينما تمثل كفاءة عمليات المشتريات والعقود المتغير التابع. ويهدف هذا النموذج إلى تفسير أثر تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية على تحسين كفاءة الأداء التشغيلي داخل إدارات المشتريات والعقود.

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وسيتم تصميمها بالاستناد إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بما يضمن قياس متغيرات الدراسة بصورة دقيقة. وتتكون الاستبانة من محاور تقيس أبعاد إدارة المخاطر التشغيلية داخل إدارات المشتريات والعقود (تحديد المخاطر التشغيلية، تحليل المخاطر وتقييمها، الاستجابة للمخاطر، متابعة المخاطر والرقابة عليها)، بالإضافة إلى محور يقيس مؤشرات كفاءة عمليات المشتريات والعقود (سرعة إنجاز الإجراءات، جودة اختيار الموردين، الالتزام بالأنظمة واللوائح، كفاءة تنفيذ العقود والمتابعة، تقليل الأخطاء التشغيلية والانحرافات الإجرائية).

وتتكون الاستبانة مبدئياً من (30-40) فقرة موزعة على محاور الدراسة، على أن يتم تثبيت العدد النهائي بعد التحكيم والتجريب المبدئي للأداة.

وسيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، بما يسمح بتحويل الآراء إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي. كما ستتضمن الاستبانة بيانات أولية عن المبحوثين (مثل المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، والإدارة/القسم) بهدف دعم التحليل الوصفي وإتاحة دراسة الفروق المحتملة في الاستجابات.

ولضمان جودة أداة الدراسة، سيتم التحقق من صدقها بعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجالات الإدارة وإدارة المخاطر والمشتريات، وذلك للتأكد من ملاءمة الفقرات ووضوحها وشمولها لأبعاد الدراسة. كما سيتم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من الاتساق الداخلي للفقرات، بما يعزز موثوقية النتائج وإمكان الاعتماد عليها في التحليل العلمي.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على قياس أثر إدارة المخاطر التشغيلية بأبعادها (تحديد، تحليل/تقييم، استجابة، متابعة) على كفاءة المشتريات والعقود وفق مؤشرات الكفاءة التشغيلية.
2. الحدود المكانية: تطبق الدراسة على جامعة أم القرى، وتحديداً الإدارات والوحدات ذات العلاقة بإجراءات المشتريات والعقود والإدارات الداعمة ذات الصلة.
3. الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على العاملين المعنيين بالمشتريات والعقود أو ذوي العلاقة المباشرة بإجراءاتها داخل الجامعة.
4. الحدود الزمنية: تُجرى الدراسة خلال الفترة الزمنية المخصصة لتوزيع الاستبانة وجمع البيانات وتحليلها ضمن إطار إعداد البحث.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الشمري، فهد بن محمد. (2021). إدارة المخاطر التشغيلية وأثرها في تحسين الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية. المجلة العربية للإدارة، 41(2)، 115-140.
- العتيبي، عبد الله بن سعد. (2020). دور إدارة المخاطر في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات الإدارية، 12(1)، 55-78.
- المالكي، خالد بن حسين. (2022). مستوى تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية في الجامعات السعودية. مجلة العلوم التربوية والإدارية، 18(3)، 210-235.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- COSO. (2017). Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.
- ISO 31000. (2018). Risk Management – Guidelines. International Organization for Standardization.
- Hassan, M. (2020). Operational risk management and procurement efficiency in government institutions. International Journal of Public Administration, 43(9), 745–758.
- Alzahrani, A. (2019). The impact of operational risk management on organizational performance in educational institutions. International Journal of Educational Management, 33(6), 1245–1260.